



شعوب متمكنة.
أمم صاعدة.



الجمهورية اللبنانية

"إعلان بيروت" لمكافحة الفساد

الصادر عن المؤتمر الرابع
للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول
في مجال مكافحة الفساد :
نحو المزيد من الابتكار والتجديد"



بيروت، الجمهورية اللبنانية
١٤-١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٢

"إعلان بيروت لمكافحة الفساد"

الصادر عن المؤتمر الرابع
للشبكة العربية لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد

"التوفيق بين الواقع والمأمول
في مجال مكافحة الفساد :
نحو المزيد من الابتكار والتجديد"

بيروت، الجمهورية اللبنانية
١٤-١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٢

"إعلان بيروت لمكافحة الفساد"

إختتم المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، المنعقد في بيروت على المستوى الوزاري تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية، أعماله مساء السادس عشر من شهر أبريل / نيسان 2013 بعد أكثر من يومين من الجلسات العامة وورش العمل المتوازية والنشاطات الجانبية التي حضرها أكثر من مائتين وخمسين مشاركاً من ثلاثين دولة بينهم وزراء ورؤساء هيئات رقابية وقضائية ومسؤولون رسميون وبرلمانيون وقضاة وناشطون يمثلون المجتمع المدني ومجتمع الأعمال من عشرين بلداً عربياً.

وبعد التعبير عن خالص العرفان والتقدير لمعالي رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، على كل ما قدّمه من جهود أثناء قيادته لأعمال دورتها الثالثة في فترة 2012-2013،

وبعد الترحيب بإنّتقال رئاسة الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من المملكة المغربية، ممثلة بمعالي رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، إلى الجمهورية اللبنانية، ممثلة بمعالي وزير العدل،

وبعد تقديم خالص الشكر إلى الجمهورية اللبنانية، شعباً ودولةً، على

الاستضافة المميّزة، وإلى دولة رئيس مجلس الوزراء على الرعاية
الكريمة والاهتمام الخاص،

موصولاً بالشكر الجزيل لكافة أعضاء اللجنة التنظيمية والفريق الكبير
من الجنود المجهولين الذين ساندوهم في تحقيق مهامهم،

موصولاً بالشكر الجزيل أيضاً لوزارة العدل في الجمهورية اللبنانية
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومشروعه الإقليمي لمكافحة الفساد
وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، على الدور المحوري الذي لعبوه
في إنجاح التنظيم، وكذلك لباقي المنظمات الشريكة التي أسهمت في
ذلك وهي هيئة المراقب العام في البرازيل، ومنظمة التعاون والتنمية
الاقتصادية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومبادرة
ستار لاسترداد الأموال المنهوبة، ومنظمة الشفافية الدولية، وجامعة
الدول العربية،

إعتمد المؤتمر الرابع للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
«إعلان بيروت لمكافحة الفساد» كما يلي:

«نحن، المجتمعون في بيروت، وزراء ورؤساء هيئات رقابية وقضائية ومسؤولون رسميون وبرلمانيون وقضاة وناشطون من المجتمع المدني ومجتمع الأعمال، الساعون إلى المساهمة الفاعلة في تحقيق ما تصبو إليه شعوبنا من غد أفضل يكون فيه الفساد منبوذاً في مجتمعاتنا، والنزاهة ناموساً يرشدها إلى طريق السلم والتنمية والإزدهار،

إقتناعاً بأن الفساد يمتهن الكرامة الإنسانية ويتربص بحياة الناس، لا سيّما الفقراء والمهمشين منهم، لينتقص من نوعية الحياة التي يعيشونها ويهددهم في أمنهم وصحتهم وتعليمهم ولقمة عيشهم،

وإدراكاً بأن الاستمرار دون إيجاد معالجات أكثر عمقاً وشمولاً للفساد أمرٌ يهدد حاضر بلداننا ومستقبلها، وإن بدرجات متفاوتة، ويشكل حالة غير مقبولة لدى شعوبنا، لا سيّما الشباب منهم،

ورغبةً في تدعيم الجهود القيّمة التي بُذلت وتُبذل من جانب الكثيرين في بلداننا لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وفي تشجيع قيام جهودٍ جديدةٍ في كافة القطاعات وعلى نطاقٍ أوسع وأكثر تأثيراً:

• نعلن أن الوقت قد حان لنؤسس عهداً جديداً في مواجهة الفساد عنوانه الابتكار والتجدد والانفتاح على الرأي الآخر، يقوم على المزج بين المقاربات التشريعية والرقابية المستحدثة والمقاربات الأخلاقية والقيّمية.

• نوّكد أن تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال يحتاج منا إلى العمل الحثيث على إيجاد مناخ عام تسوده الحريات وتحترم فيه حقوق الإنسان.

• نسلط الضوء على أهمية العمل من أجل إدماج مبادئ المساءلة والشفافية والنزاهة في الدساتير بشكل أكثر وضوحًا بما يضمن الفصل بين السلطات وتعاونها، ويعزز قابليتها للمحاسبة، ويمكنها من حسن إدارة الشؤون والأموال العمومية.

• نلتزم ببذل المزيد من الجهود لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واعتماد أحكامها في بلداننا نصًا وممارسةً.

• ندعو الجهات المعنية كافةً، سياسيين، وبرلمانات، وحكومات، وهيئات قضائية ورقابية، وإعلام، وأعمال، ومجتمع مدني بمختلف أشكاله وأطرافه إلى بناء شراكات حقيقية وعلاقات تعاونية مُنتجة في مواجهة الفساد.

• نلفت إلى ضرورة النظر في مسألة الفساد السياسي لاستكشاف أبعادها وضبط معانيها وبلورة آليات التعامل معها بشكل يؤسس للقيام بعمل جاد ومنتج في هذا المجال.

• نحث على توفير الاهتمام الحقيقي بدور القضاء، من خلال تعزيز استقلاله ونزاهته ومهنيته وفق المعايير الدولية، إذ أنّ القيمة التي يفترض به إضافتها في مجال مكافحة الفساد ما تزال تُعدّ محدودةً بشكل عام بالمقارنة مع تطلعات الناس وطموحات المطالبين، منذ عقود، بإصلاح القضاء وتحديثه.

• نعتبر أنّ مساءلة الفاسدين لا تتحقق فقط بالإعتماد على المقاربات التقليدية في مجال التجريم وإنفاذ القانون، مما يدعونا جميعًا إلى استكشاف واعتماد وتنفيذ تدابير جديدة قادرة على تحقيق نتائج أفضل، ومنها على سبيل المثال نظم عقوباتٍ إداريةٍ فعّالةٍ للتعامل

مع الفساد الصغير إلى جانب المسار الجزائي بحيث يمكن تفادي التعقيدات التي يثيرها الاعتماد على المسار الجزائي وحده، ومنها أيضاً قوانين مكافحة الإثراء غير المشروع بمفهومه الحقيقي لكبح جماح المعتادين على الإفلات من العقاب، ومنها أيضاً تبسيط آليات التعاون القضائي على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية بشكل يستجيب لمتطلبات السرعة والفاعلية في التصدي لجرائم الفساد العابرة للحدود.

• نشدد أن مكافحة الفساد لا تتحقق بشكل فعال ومستدام دون بذل جهود مخصصة لموضوع الوقاية من الفساد، ومن ضمن ذلك الإسراع في وضع نظم فعّالة، وفق المعايير الدولية لا سيما تلك الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تُعنى بحق الوصول إلى المعلومات، والإفصاح عن الذمة المالية، ومعالجة تضارب المصالح، وإرساء المهنية في الوظيفة العامة.

• نشير إلى أن التجارب العربية في ما خص صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد ما تزال فتية جداً، وأن تطويرها يحتاج إلى دعم أقوى يجعلها مرتبطة برؤية واضحة تُعتمد على مستوى الدولة، ومستندة إلى دراسات وتقييمات معمّقة ومتنوعة، وآتية في شكل أولويات محدّدة قابلة لقياس النتائج، ومركزة على قطاعات محدّدة ذات أهمية بالنسبة لمصالح الدولة وحياة الناس اليومية، وقائمة على منهج تشاركي حقيقي بين كافة الجهات المعنية، مرحّبين في هذا الصدد أشد الترحيب بقرار الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد جعل هذا الموضوع عنوان برنامج عمل دورتها المقبلة في فترة 2013-2014.

• نصرّ على توسيع مشاركة مختلف الجهات غير الحكومية في جهود مكافحة الفساد وإتاحة المجال لها لرفع صوتها وإيصاله ليكون سيقاً

شفافاً في إجتناب الفساد ونداءً دائماً لإيجاد ثقافة مجتمعية طاردة له.

• نشجّع كافة الجهات المعنية على التوجّه إلى الاستخدام النشط والفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيزاً للشفافية ووقاية من الفساد، وذلك من خلال مبادرات التواصل الاجتماعي ومبادرات الحكومة الإلكترونية التي لا تركز فقط على عرض المعلومات المتعلقة بالشأن العام، بل على كيفية اتخاذ القرارات ذات الصلة، وما يتعلّق بتنفيذها لا سيّما في الجانب المالي.

• نرى أنه من الضروري إجراء مراجعة دقيقة وصريحة لدور هيئات مكافحة الفساد في البلدان العربية من ناحية استقلالها وصلاحياتها والموارد المالية والبشرية المخصصة لها، وكذلك من ناحية علاقتها مع الجهات المعنية لا سيما مع الهيئات الرقابية والقضائية الأخرى، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

• نتبنّى المقترح المرفوع لجامعة الدول العربية من أجل إنشاء محكمة عربية ومنحها الاختصاص اللازم للتعامل مع قضايا الفساد الكبير العابر للحدود واسترداد الأموال المتأتية عنه.

• نوصي بإنشاء آلية إقليمية تكون مهمتها التنسيق بين الدول العربية في مجال استرداد الأموال المتأتية من الفساد، وتفعيل مختلف أنواع التعاون بين الأشقاء بما فيها تفعيل الوسائل الودية لتسوية النزاعات ذات الصلة، بالإضافة إلى دعم الجهود المبذولة بالنسبة لطلبات الاسترداد من الدول الأخرى.

• نقترح النظر في إنشاء مرصد عربي يُعنى بجمع المعلومات وتحليلها لرسم صورة أوضح عن الجهود العربية القائمة في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ومتغيّراتها ومدى تقدّمها.

• نعبّر عن تطلّعنا إلى صبّ المزيد من الاهتمام على دور التربية والتعليم في ترسيخ قيم المواطنة وبناء ثقافة النزاهة ورفض الفساد مطالبين كافة المعنيين ببلورة مبادرات خلاقّة في هذا المجال.

• نوجّه ختاماً الدعوة إلى وسائل الإعلام للانخراط بشكل أكبر وأكثر جدية وموضوعية في جهود مكافحة الفساد، وذلك لأهمية وخطورة الدور الذي تلعبه في عصرنا الحديث، والقيمة الكبرى التي يمكن أن تضيفها لمثل هذه الجهود.

بيروت في 16 أبريل / نيسان 2013

www.undp-aci.org | aci.org@undp.org



undpaci.org



@undp_aci.org



undpaci.org

مطبوعة بدعم من المشروع الإقليمي
لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي